October 2011

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura

لجنة مصايد الأسماك

اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك

الدورة الثالثة عشرة

حيدرأباد، الهند، 20-24 فبراير/شباط 2012

الخطوط التوجيهية لأفضل الممارسات في مجال التتبّع

موجز

وافقت الدورة التاسعة والعشرون للجنة مصايد الأسماك على أن تباشر منظمة الأغذية والزراعة العمل على وضع خطوط توجيهية لأفضل الممارسات الدولية في مجال تتبع الأسماك ومنتجات الأسماك. ومن شأن هذه الخطوط التوجيهية لأفضل الممارسات أن تيسّر الاتساق بين مختلف أنظمة التتبع. وتستعرض هذه الوثيقة التتبع في قطاع مصايد الأسماك، وتوفّر أمثلة عن المستلزمات الحالية في مجال التتبّع، وتطلب إلى اللجنة الفرعية إعطاءها توجيهات بشأن كيفية القيام بهذا العمل.

إن اللجنة الفرعية مدعوة إلى القيام بما يلي:

1- توفير توجيهات بشأن العملية الواجب اتباعها لوضع خطوط توجيهية لأفضل الممارسات في مجال التتبع، مع الأخذ في الاعتبار الخيارات الثلاثة المحددة في هذه الوثيقة:

- الخيار 1: تضع أمانة منظمة الأغذية والزراعة الخطوط التوجيهية لأفضل الممارسات في مجال التتبع وتنشر هذه الخطوط التوجيهية على مسؤوليتها الخاصة.
- الخيار 2: تضع أمانة منظمة الأغذية والزراعة مسودّة أولى للخطوط التوجيهية لأفضل الممارسات في مجال التتبّع وترفعها إلى اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك في دورتها المقبلة للمزيد من التوجيه.
- الخيار 3: تعقد أمانة منظمة الأغذية والزراعة مشاورات للخبراء تكون مهمتها وضع مسودة للخطوط التوجيهية لأفضل الممارسات في مجال التتبع. وتُرفع نتائج هذه المشاورات بعدها إلى اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك في دورتها المقبلة للمزيد من التوجيه. ويستوجب هذا الخيار تحديد أموال من خارج الميزانية لاستضافة مشاورة الخبراء.

2- تقديم اقتراحات بشأن العناصر الواجب إدراجها في الخطوط التوجيهية لأفضل الممارسات في مجال التتبع.

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

المقدمة

1- تعتبر نظم التتبُّع أداة راسخة تماماً للتحقق من سلامة سلسلة الإمداد ولتصحيح الخلل عند انقطاع هذه السلسلة. وهي تندرج في تدابير تهدف إلى ضمان جودة الأسماك ومنتجات الأسماك، وسلامتها، وقانونيّتها، أو مصدرها من مصيد ذي إدارة مستدامة.

2- ولطالما تواجد مستوى معيّن من التتبع في قطاع مصايد الأسماك. ولكن في السنوات الأخيرة، تزايد الطلب على تتبع الأسماك ومنتجات الأسماك. وهذا يُعزى في جانب منه إلى تنامي العولمة في صناعة الأسماك من حيث مصادر المواد الخام، والتجهيز، والتسويق. وبالتالي، ازدادت سلسلة الإمداد طولاً وتعقيداً وبرزت حاجة أكبر إلى تتبّع المنتجات على طول سلسلة الإمدادات.

3- وقد يطرح تعدد متطلبات التتبع تحديّات للقطاعين العام والخاص على السواء. وفيما يتمّ الإقرار بفوائد متطلبات التتبع، قد يكون تنفيذها مكلفاً ويولّد حواجز أمام التجارة.

4- ويوفّر الملحق موجزاً لمتطلبات التتبع الرئيسية الموجودة في قطاع مصايد الأسماك.

التعريف

5- التتبُّع هو *"القدرة على تتبُّع تاريخ أو استخدام أو مكان الشيء موضوع البحث"* (المنظمة الدولية للتوحيد القياسي، iso 2000:9000). وعند النظر في منتَج ما، يتصل التتبُّع بأصل المواد والأجزاء وتاريخ تجهيز المنتَج وتوزيعه ومكانه بعد التوريد.

6- وفي حالة سلامة الأغذية، فإن *هيئة الدستور الغذائي* (هيئة الدستور الغذائي، 2005) تعرّف *"التتبُّع/تتبُّع المنتجات بأنه القدرة على متابعة حركة المادة الغذائية عبر مراحل الإنتاج والتجهيز والتوزيع المحددة"*.

7- وقد أضيف تدقيق جديد على هذا التعريف عند إدخاله في لوائح الاتحاد الأوروبي فأصبح كما يلي *"القدرة على تتبُّع ومتابعة المادة الغذائية أو العلفية أو الحيوانية أو العنصر المنتج للأغذية مما يوجّه لكي يكون غذاءً أو علفاً، أو يُنتظر أن يُدخل في غذاء أو علف، عبر جميع مراحل الإنتاج والتجهيز والتوزيع"* (الاتحاد الأوروبي، 2002).

مسودّة الخطوط التوجيهية لأفضل الممارسات في مجال التتبّع

8- سوف تضع منظمة الأغذية والزراعة مسودة للخطوط التوجيهية لأفضل الممارسات في مجال التتبع تحدّد القضايا والممارسات الرئيسية التي يتعيّن على أعضاء المنظمة أخذها في الاعتبار لدى إنشاء نظم تتبع. ويجب أن تقرّ الخطوط التوجيهية لأفضل الممارسات بالحق السيادي لكلّ بلد في وضع تدابير حمائية، إنما يجب أن تشدّد أيضا على عدم وجوب أن تكون هذه التدابير مقيدّة أكثر من الضرورة لتحقيق مستوى ملائم من الحماية. وترد أدناه بعض العناصر الواجب أخذها في الاعتبار في الخطوط التوجيهية لأفضل الممارسات في مجال التتبع.

9- وينبغي التطرّق إلى فوائد اتساق متطلّبات التتبع في الخطوط التوجيهية لأفضل الممارسات في مجال التتبع. ويشجّع اتفاق الحواجز التقنية أمام التجارة لمنظمة التجارة العالمية على توحيد المعايير على الصعيد الدولي لتفادي التشوّهات التجارية. والغرض من التوحيد ليس تحقيق التنظيمات أو المعايير المشابهة إنما هو تلاقي متطلبات التتبع.

10- وكذلك، ينبغي النظر في مفهوم التكافؤ بالنسبة إلى متطلّبات التتبع. ومع أن التكافؤ يمنح درجة الحماية ذاتها إلى جميع البلدان، فهو يتيح لنظم التتبع أن تكون مختلفة. ويفترض التكافؤ أنه حتى ولو كان لنظم التتبّع المختلفة أثر متساوٍ غير أنها يجب أن توفّر المستوى ذاته من الحماية.

11- وينبغي النظر في دمج تكاليف متطلبات التتبع وفوائدها في نظام تتبع. وغالباً ما تشكل الأسماك ومنتجات الأسماك موضوع عدد من متطلبات التتبع. وبالتالي، يجب النظر قدر الإمكان في إمكانية دمج هذه المتطلبات. وكذلك، على الخطوط التوجيهية لأفضل الممارسات أن تقرّ بحاجات البلدان النامية.

العملية

12- ويُطلب إلى اللجنة الفرعية إعطاء توجيهاتها حول كيفية القيام بهذا العمل.

- الخيار الأول هو أن تضع أمانة منظمة الأغذية والزراعة الخطوط التوجيهية لأفضل الممارسات في مجال التتبع وتنشر هذه الخطوط التوجيهية على مسؤوليتها الخاصة.
- الخيار الثاني هو أن تضع أمانة منظمة الأغذية والزراعة مسودّة أولى للخطوط التوجيهية لأفضل الممارسات في مجال التتبّع وترفعها إلى اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك في دورتها المقبلة للمزيد من التوجيه.
- الخيار الثالث هو أن تعقد أمانة منظمة الأغذية والزراعة مشاورات للخبراء تكون مهمتها وضع مسودة للخطوط التوجيهية لأفضل الممارسات في مجال التتبع. وتُرفع نتائج هذه المشاورات بعدها إلى اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك في دورتها المقبلة للمزيد من التوجيه. ويستوجب هذا الخيار تحديد أموال من خارج الميزانية لاستضافة مشاورة الخبراء.

الملحق

ترد في هذا القسم مجموعة من نظم وعمليات التتبع الرئيسية المنظمة ضمن المجموعات التالية:

- معايير التتبّع لنظم سلسلة الإمدادات الغذائية؛
- أدوات وإجراءات مستقلة لترسيخ التتبع والحفاظ عليه؛
- مخططات التوسيم الإيكولوجي والشهادات؛
- برامج التتبع الحكومية؛
- المخططات الحكومية الدولية لتوثيق المصيد.

1-1 برامج التتبع الحكومية

إن الحكومات الوطنية والمنظمات الحكومية الدولية تضع القوانين والأنظمة المتصلة بمنتجات الأسماك وبرامج التنفيذ المتصلة بها. وتوجد متطلبات تتبّع دنيا لجميع أوجه التجارة بالمنتجات الغذائية، إضافة إلى متطلبات خاصة بالأسماك تركّز على منع التجارة بالأسماك المتأتية عن صيد غير قانوني. ويتضمن هذا القسم أمثلة عن متطلبات التتبع من الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

1-1-1 الاتحاد الأوروبي

تناولت تشريعات الاتحاد الأوروبي قضايا تسويق الأغذية، والتوسيم والتتبع، من خلال عدد من الأنظمة المتصلة بالأسماك ومنتجات الأسماك. ووضع تشريع المفوضية رقم 2001/2065 قواعد مفصّلة لتنفيذ التشريعات المتعلقة بمصايد الأسماك وسوق تربية الأحياء المائية في ما يخصّ إعلام المستهلكين حول منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية[1]. وأدرج الاتحاد الأوروبي متطلباً لتتبع الأغذية في التشريع رقم 2002/178 الذي لا يفرض التتبع على الأغذية فحسب وإنما أيضاً على الأعلاف الحيوانية وعلى الحيوانات المعدَّة لإنتاج الأغذية[2]. ويجب أن يتم حفظ سجلات التتبع على أساس "واحد في الأعلى، واحد في الأسفل". والتشريع الأحدث عهداً الصادر عن الاتحاد الأوروبي والمتصل بتتبع منتجات الأسماك هو تشريع عام 2008 الذي يتناول الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والذي دخل حيز التنفيذ في 1 يناير/كانون الثاني 2010.

[1] "تشريع المفوضية رقم 2001/2065 بتاريخ 22 أكتوبر/تشرين الأول 2001 الذي يحدد قواعد مفصّلة لتطبيق تشريع مجلس أوروبا رقم 2000/104 في ما يخصّ إعلام المستهلكين حول منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية" الفصل الثالث: إمكانية التتبع والرقابة، المادة 8.

[2] تشريع (المفوضية الأوروبية) رقم 2002/104 للبرلمان الأوروبي ومجلس أوروبا بتاريخ 28 يناير/كانون الثاني 2001 والذي يحدّد المبادئ والمتطلبات العامة لقانون الأغذية، ويؤسس الهيئة الأوروبية لسلامة الأغذية، ويحدّد الإجراءات في قضايا سلامة الأغذية.

1-1-2 الولايات المتحدة الأمريكية

بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، هناك ثلاثة أطر قانونية يؤدي فيها التتبع دوراً مهماً: قانون سلامة الأغذية والتحديث، قانون لايسي وبرنامج تتبع التونة الأمريكية والتحقق منها.

1-1-2-1 قانون سلامة الأغذية والتحديث

إن قانون سلامة الأغذية والتحديث الذي صدر مؤخراً (2010) يمنح إدارة الأغذية والعقاقير سلطة التأكد من مطابقة السلع المستوردة للمعايير الأمريكية. ويضطلع المستوردون بمسؤولية صريحة للتحقّق من أن مورّديهم الخارجيين يتبعون نظم رقابة ملائمة لضمان سلامة الأغذية التي ينتجونها. ومن المحتمل أن يشمل هذا متطلّبات تتبع الأغذية المستوردة.

1-1-2-2 قانون لايسي

قانون لايسي، الذي دخل حيز التنفيذ للمرة الأولى عام 1900 وأُدخلت عليه تعديلات ملحوظة عام 1981، هو القانون الأقدم في الولايات المتحدة لحماية الحياة البرية. يُعنى هذا القانون بمكافحة التجارة في الحياة البرية، والأسماك والنباتات "غير القانونية". وبصورة خاصة، يعتبر قانون لايسي (16 USC §3371-3378) من غير القانوني أن تعمد الشركات إلى التجارة بالأسماك المستوردة، ومنتجات الحياة البرية والنباتات التي تمّ الحصول عليها على نحو مخالف لأي قوانين وطنية أو دولية.

ويتعين على الشركات الأمريكية أن تحمي نفسها وتحمي المستهلكين من المسؤولية المترتبة بموجب قانون لايسي. ولهذه الغاية، يجب أن يحدّد المشترون الوثائق ومخططات التتبع الخاصة بهم ويطبّقوها لضمان اطلاعهم على بعض المعلومات حول السبل المنتهجة لصيد الأسماك.

1-1-2-3 برنامج تتبع التونة الأمريكية والتحقق منها

الأهداف والمعايير

برنامج تتبع التونة الأمريكية والتحقق منها هو برنامج حكومي في مجال التتبع يحترم أحكام صون سمك الدلفين بموجب القانون الدولي. وهو يفرض على العاملين المحليين في مجال الصيد المحليين المعيّنين وعلى تجار الأسماك القيام بأنشطة تتبع محددة، ويشرف على تنفيذ بعض الأنشطة، ويقوم بعمليات تدقيق وفحوصات عشوائية.

1-1-3 اليابان

تدعو اليابان إلى وضع نظم للتوسيم والتتبع للمنتجات الغذائية لنشر المعلومات المتاحة إلى المستهلكين، وتعزيز ثقة المستهلكين في سلامة الأغذية والسماح باحتواء سريع لأي حالات تلوّث (MAFF, 2004). وتشكّل منتجات الأسماك مكوّناً مهماً من الغذاء الياباني لكن لا تفرض الحكومة متطلبات تتبّع إنما فقط متطلبات توسيم أساسية للأسماك.

1-2 مخططات توثيق المصايد الحكومية الدولية

إن المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك ومنظمات حكومية دولية أخرى تُعنى بإدارة الموارد الطبيعية من قبيل الاتفاقية الخاصة بهيئة صيانة الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي واجهت قضايا عدة في مجال التتبع من خلال محاولاتها معالجة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وبعد وضع عدد من النظم المختلفة، أحرزت هذه المنظمات تقدماً بدرجات متفاوتة من حيث فرض التتبع على منتجات مصايد الأسماك التابعة لها. وتعمد الأقسام التالية إلى وصف واستعراض الوضع الحالي لمخططات توثيق المصايد في المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك وتتبعها.

وفيما يركّز هذا الاستعراض لمخططات توثيق المصايد في المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك على التتبع، تجدر الإشارة إلى أن التتبع ليس هدفاً أوّليا في هذه المخططات، حتى أنه ليس في بعض الحالات هدفاً صريحاً فيها. وعوضاً عن التركيز على توثيق منفصل لكلّ حلقة من حلقات سلسلة الإمدادات، من قبيل واحد في الأعلى وواحد في الأسفل، تهدف المخططات إلى الإبقاء على التتبع على طول سلسلة الإمداد من أجل مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وبالتالي، يتم الحكم على فعالية كلّ مخطط من جانب مستخدميه على أساس الحفاظ على حلقات متعددة والمطابقة بين الكميات المتاجر بها والموثقة والمصيد، وأي من هذه العناصر لا تستوجبه مخططات التتبع العادية.

تطبق المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك حالياً ثلاثة مخططات لتوثيق المصيد:

- مخطط توثيق المصيد لدى هيئة صيانة الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي (المطبق في مايو/أيار 2000) (CCAMLR 2009)؛
- برنامج توثيق المصيد لدى الهيئة الدولية لصون أسماك التونة في المحيط الأطلسي من أجل التونة زرقاء الزعانف (المطبّق في يونيو/حزيران 2008) (ICCAT 2009a)؛
- نظام توثيق المصيد لدى الهيئة الدولية لصيانة التونة زرقاء الزعانف من أجل التونة زرقاء الزعانف الجنوبية (المطبَّق في يناير/كانون الثاني 2010) (CCSBT 2010a)

1-3 المخططات غير الحكومية

1-3-1 مجلس التوجيه البحري

1-3-1-1 الأهداف والمعايير

مجلس التوجيه البحري منظمة لا تبغي الربح قائمة في المملكة المتحدة وقد وضعت برنامجاً طوعياً لإصدار الشهادات والتوسيم الإيكولوجي للأغذية البحرية المستدامة. ومجلس الإشراف البحري منظمة تضع المعايير وتسعى إلى التطابق مع الخطوط التوجيهية الصادرة عن المنظمة في مجال التوسيم الإيكولوجي ومدوّنة الممارسات السليمة للتحالف الدولي للاعتماد الاجتماعي والبيئي والتوسيم. ويتم اعتماد هيئات منح الشهادات المستقلة بشكل منفصل من جانب هيئة خدمات الاعتماد الدولية.

ويشمل برنامج إصدار الشهادات في مجلس التوجيه البحري منح الشهادات لمصايد الأسماك المستدامة وسلسلة إمداد منتجات الأسماك. وحين يحصل مصيد أسماك على الشهادة، تصبح الأسماك ومنتجات الأسماك المتأتية عنه مؤهلة لدخول سلسلة الإمدادات التي تحصل على شهادة من خلال إجراء سلسلة الكفالة في مجلس التوجيه البحري. وعندها، يمكن لمجلس التوجيه البحري، وبالتالي لسلسلة الكفالة، أن يبدأ قبل أن تغادر الأسماك السفينة (في حال وجود بعض الصيادين المجهّزين) إنما غالباً ما تتمثّل نقطة الدخول بموقع إرساء السفينة أو مواقع عملية البيع الأولى. وبإمكان منظمات ذات طبيعة مختلفة تقديم طلب للحصول على شهادة سلسلة الكفالة وتلقّي هذه الشهادة بما في ذلك: سفن الصيد، ودور المزاد، والمجهّزون الرئيسيون، والمجهزون الثانويون، والوسطاء، والتجار، وتجار الجملة، والموزّعون، وشركات التخزين والنقل[3]، والمطاعم، ومخازن التجزئة، وأسواق الأسماك. ويمكن أن يضم نطاقها أي نوع من منتجات الأسماك بدءاً بالسمك الكامل، مروراً بأصابع السمك وحساء شودر السمك، ووصولاً إلى زيت السمك المغلَّف.

1-3-2 التوسيم الإيكولوجي البحري- اليابان

1-3-2-1 الأهداف والمعايير

أنشئ مخطط إصدار الشهادات للأغذية البحرية الخاص بالتوسيم الإيكولوجي البحري- اليابان عام 2007 تحت رعاية جمعية مصايد الأسماك في اليابان، وهي أكبر منظمة لصناعة صيد الأسماك في اليابان، وتهدف إلى دعم الصيادين الناشطين في مجال إدارة مصايد الأسماك والذين يشجعون دعم المستهلكين لمنتجاتهم. وتقوم منظمات التوزيع الراغبة في التعامل بمنتجات متأتية عن مصايد الأسماك المعتمدة في مخطط التوسيم الإيكولوجي البحري- اليابان بتقديم طلب طوعي للحصول على شهادة سلسلة الكفالة. وتوجد في الوقت الحاضر 39 منظمة حاصلة على شهادة سلسلة الكفالة بموجب مخطط التوسيم الإيكولوجي البحري (مخطط التوسيم الإيكولوجي البحري-اليابان 2011).

[3] تُعتبَر شركات النقل عادة مقاولين من الباطن لدى شركات حائزة على شهادة.

1-3-3 صديق البحر

1-3-3-1 الأهداف والمعايير

صديق البحر منظمة دولية للطرف الثالث تمنح الشهادات لمنتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية التي تمتثل لمعايير الاستدامة فيها. وهي منظمة مستقلة لا تبغي الربح توفّر المعلومات، وبخاصة للمستهلكين، من خلال منتجات موسومة في المتاجر الكبرى ومن خلال موقعها الإلكتروني، وللشركات في اجتماعات ومؤتمرات مختلفة. وتمنح منظمة صديق البحر الشهادات لعمليات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في كافة أنحاء العالم، في البلدان النامية والمتقدمة على السواء. وعلاوة على منتجات الأغذية البحرية، تشمل منتجاتها الحاصلة على شهادات دقيق السمك، وزيت السمك، وأعلاف الأسماك ومكمّلات أوميغا 3. وهو مخطط طوعي يوجهه السوق.

وتقوم منظمة صديق البحر بتقييم مرافق مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وتمنحها شهادات على أساس امتثالها لمعاييرها، التي تشمل مكوناً حول التتبّع. ويهدف معيار التتبع إلى التأكيد على مورّدي الأغذية البحرية، والموزّعين، والبائعين، والمستهلكين أنه يمكن تأييد أي ادعاء بشأن منشأ منتج ممتثل لمعايير منظمة صديق البحر وتوثيقه.

1-3-4 التحالف العالمي لتربية الأحياء المائية

1-3-4-1 الأهداف والمعايير

يصف التحالف العالمي لتربية الأحياء المائية نفسه بأنه "المنظمة الدولية الرائدة المكرّسة للرقي بتربية الأحياء المائية المسؤولة بيئياً واجتماعياً ولإمداد آمن للأغذية البحرية من أجل الاستجابة إلى الحاجات الغذائية المتنامية في العالم". وقد تم تأسيس هذه المنظمة التي لا تبغي الربح عام 1997 وهي تضع معايير إصدار شهادات لأفضل الممارسات في مجال تربية الأحياء المائية. وتشمل معايير أفضل الممارسات في مجال تربية الأحياء المائية مرافق تربية الأحياء المائية (المزارع، ومحطات التفريخ، ومطاحن الأعلاف، ومنشآت التجهيز) للأربيان، والسلمون، والبلطي، وأسماك الترع القطية (السلور)، والسلور (والمعايير تُحدّد حسب الأصناف ونوع المرفق المعني). ويجري وضع معايير إضافية. وأمّا المبادئ التوجيهية لتربية الأحياء المائية على نحو مسؤول، والتي تشكّل الأهداف الرئيسية في برنامج أفضل الممارسات في مجال تربية الأحياء المائية، فمن شأنها أن تحقق الاستدامة البيئية، والاقتصادية والاجتماعية في عمليات تربية الأحياء المائية من خلال تقليص الآثار الإيكولوجية، باستخدام المياه العذبة على نحو مستدام، وتفادي تفشي الأمراض، وخفض مخاطر إدخال أنواع غريبة، وإفادة المجتمعات والاقتصادات المحلية.

1-3-5 منظمة GLOBALG.A.P

1-3-5-1 الأهداف والمعايير

GLOBALG.A.P منظمة مستقلة في القطاع الخاص تحدّد معايير طوعية لإصدار شهادات لعمليات إنتاج السلع الزراعية. ويتضمن هذا منتجات تربية الأحياء المائية، إنما ليس مصايد الأسماك البرية. وهي تهدف إلى أن تكون بمثابة دليل "لأفضل الممارسات الزراعية" من شأنه أن يقلّص الآثار المضرّة على البيئة، ويضمن رفاه الحيوانات وصحة العامل وسلامته. وكذلك، يدعي البرنامج أنه يوفر إطاراً لوضع العلامات القياسية للمخططات والمعايير الوطنية والإقليمية القائمة للتأمين على المزارع، كطريقة لخفض التكرار واتساق البرامج القائمة. في منظمة GLOBALG.A.P مخطط ربط بين مؤسسات الأعمال لا يعني المستهلكين، إنما يهدف إلى طمأنة تجار التجزئة حول أصل المنتجات المتأتية عن تربية الأحياء المائية وأساليب إنتاجها. وبدءاً من عام 2008، شارك 000 92 منتج في هذا البرنامج. ويضمن هذا الأخير معياراً لسلسلة الكفالة يسعى إلى التأكد من أن أي منتج يتم بيعه كمنتج حاصل على شهادة من GLOBALG.A.P مصنوع من مواد متأتية عن مزارع تحمل شهادة GLOBALG.A.P.